من حيث هو وجوده ان الموجود المجرد الحقيقي وهو ذات الواجب يقتضي صدق الموجود
المطلق عليه فالمقتضي هو الموجود المجرد بوجود هو عينه والمقتضى هو المطلق
وهو صحيح سواء كان المراد من اقتضاء ذاته هو الاستلزام او الايجاب وايضا
يمكن ان يقال المراد من اقتضاء ذات الوجود كونه موجودا لا باقتضاء الغير او
تعالى انهم بنوا الامر في التقسيم على ما يبدو في بادي الراي من ان الموجود
اما ان يقتضي ذاته الوجود كاقتضاء لوازم الماهية او لا فان ذلك مما يتبادر الذهن
الى قبوله ثم اذا امعن النظر اليه يظهر بالبرهان ان حقيقة التقسيم الموجود
اما علة الوجود او لا وان ما ليس علة الوجود له يمكن اقتضائه اياه وامثال
اكثر من ان يحصى منها انهم عرفوا الجسم بما يقبل الابعاد الثلثة لزاته بناء على انه
في بادي النظر هو الصورة ثم عند اقامة البرهان نظهر ان المذكور جزؤه نعم
يرد على صاحب المقاصد انه على تقدير كون العلة التامة للسلسلة نفسها يلزم ان يكون
واجب الوجود على بعض التقاسيم المعتبرة عندهم وان لم يكن واجب الوجود على بعض
التقاسيم الاخر اذ السلسلة على هذا التقدير تدخل في قسم الواجب بالتقسيم الذي اعترفوا
بصحته وهو قولهم الشيء اما ان يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو الواجب او عدمه كذلك
وهو الممتنع او لا هذا ولا ذاك وهو الممكن فلا يجعل فلا يفيد الجواب بقوله والقائل
ذكر لو لم يفتقر الى جزئها الذي ليس بغير ذاتها في البحث السابع
متعلق بالجواب الى اخر الكلام من ان المراد بكون علة الكل علة لكل جزء كون علة
الجزء غير خارجة عن علة الكل وهذا الكلام وان كان حقا في نفسه لكن لا يلائم به
ما ذكره الشارح قبله من ان المراد ما بعلة الفاعل المستقل بالمعنى المذكور وما ذكره

بقوله

بوجود هو عينه ح

بعد من قوله وعلى تقدير التسلسل يقول لكل جزء فرض علة في تلك السلسلة فان علة اولى
منه بان يكون علة لها فيلزم ترجيح المرجوح هذا خلف ولا يخفى انه على تقدير
وجوب كون علة الجزء غير خارجة عن علة الكل يكون ما قبل المعلول الاخير
من اجزاء السلسلة ليست بخارجة عن ما قبل المعلول الاخير لكون له شيء من علل
ما قبل المعلول الاخير بالعلية وكيف لا ولو لا هذا الا ما تيسر لي من الكلام ثم
اقول في الجواب عن البحث السابع ولو ان المراد بكون الكل علة لكل جزء
كون علة الجزء غير خارجة عن علة الكل هو المعنى من قولهم علة الجزء غير خارجة
عن علة الكل ان فاعل الكل فاعل لكل واحد من اجزائه اما بالذات او بالواسطة
التي هي اعم مما صدر عنه الكل ومن جزئه فقوله لكن لا يلائم به ما ذكره الشارح
قبله من ان المراد به قلنا لا اي كون المراد ههنا الفاعل المستقل عن
هذا الكلام له في منشاء الاعتراض الذي قرره المص بقوله وايضا
لو كان فاعلا في قوله علة الكل علة لكل جزء فاذا كان معناه ما ذكرنا عني
العام من الفاعل المستقل الذي قرر بخصوصه لم يتوجه هذا الاعتراض
بطلا شق الترديد اصلا وان لم يكن هذا مرادا ههنا واما مع قطع النظر
عن كون المراد من قولهم علة الكل علة لكل جزء ان علة الجزء لا يكون خارجة
عن علة الكل فالاعتراض يندفع بكون المراد من العلة الفاعل المستقل
بالمعنى المذكور فلا قيل لم الاستبعاد بقوله كيف يتوجه ما ذكرتم الخ والمنقول

Copyright © King Saud University